لا أن الظاهر تسويته هنا لعطفه بالفاء فيكون كذلك ومن مثل لا حول ولا قوة إلا بالله لا حول ولا قوة في المعصية
ولا قوة في الطاعة فإن فيه التراكيب بزيد عليها لأن له فتحهما كما أن يكون الأول مرفوعاً والمعنى
الجنس وأن يكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة أو رفعهما فيحتمل أربعة أوجه أحدها أن يكون الأول
الموضوعات لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها أن يكون في الموضوعات بمعنى ليس وثالثها أن يكون
الأول بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها أن الأول للتبرئة والثانية زائدة وإذا فتح الأول ورفعت
الثاني يحتمل أن يكون الرفع محمولاً على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وأن يكون بمعنى ليس وفي وجه على أن اسمه
وأن يكون التبرئة ملغاة وإن رفعت الأول وفتحت الثاني يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس وأن يكون للتبرئة
وخبرهما محذوف واحد من نوع بالأول والثاني وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان لأن خبرهما كليهما بمعنى
في حكم واحد كما في أن زيداً وأن عمراً قائمان أي لا حول ولا قوة موجودان إلا ظهر موجود أنه يجوز
تقدير خبر واحد لأن لا مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيتنوع الخبر بعاملين
مختلفين فيجب أن يقدر لكل منهما خبر فلأن لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز أن يجعل لا الأخير زائدة
بلا النفي الجنس لكنه ضعيف من العمل لجواز الفاء حتى كان اسماً نكرة منفصلة عن ط السكن واكثر ما يسوغ
العطف للأول والثاني وكليهما والثاني معطوف على محل الأول والقياس في ذلك معنى الخبر كما في أن
وصنف المصنف الشيخ الرضي لا لكونها بمعنى ليس لم يثبت في كلامهم عمل ليس بل لم يجز إلا كون
الاسم بعدها مرفوعاً والخبر في كلاهما ولا استغراق فعند انتهائها حمل ليس والحق أنها للتبرئة
لكنها ملغاة للغوية وإن الوصفة الهمزة وهي إلى رفع أداة فلا بد يجيء كنت بلا حال
وميتة من الشيء وربما تجيء نظرا إلى لفظه لأنها بمعنى لا الزائدة نظرا إلى لفظها أما الاستفهام فظاهر
عبارة

١١٤

بعبارة المعنى المحض في الغثة لكن لا يخفى فيها الجواز أنها إن التقدير الإنكار والتوبيخ في الأول أن
يعرف العبارة من الظاهر يقال إنه هو الغثة بالذكر مكان الكلام فيها حاسبا أي لا يتحد لمجرد
الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صدقة التي بمعنى ما في الخبر فيعير اسماً مفعولاً
في معنى الإعلام لنفي علام وقال أنه لا سطل لعلة أن حجر قدس سره وأما قوله إلا رجل بوجه كان العباس
إلا رجل بالتاء فمزيد أي على محصلة بيت المحكمة التي تحصل قرأ بمعد من أين بيت تنعل كذا
لمكان الاتحاد وإن ابتدئت الاتحاد ذاتا والانفصال لفظا وتوجه التبع إلى حقيقة الحكم إذا فيه
لا رجل ظريفا كيف يمكن فلت لا ظريف ومنه رفعا ونصبا مصدر ان تركيبا وأول
بأنه منقول بنيئ إلى فضل ضعيف لأنه سماعي إلا على أنه ويجعل مرفوعا قدر أن القياس في
الجر لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يجيء أنه فذلك يقتضي وجه البيان والبدل
إذا كان مفردا نكرة والمفهوم في كلام الشيخ الرضي جواز الجر والتأكيد اللفظي كعطف البيان وأما
المعنوي فلا يجيء في النكرة وعطف البيان فحكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي وإجراء ذلك
الحكم أحكام الإضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة الآحاد فإنه لا يقطع
هذا عند النحو وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والآخر وإجراء أحكام المضاف
عليه إنما أراد ذلك لبيان التوجيه وذلك أنه منصوب بأن لا به المضاف إذ لو كان كذلك لنون
لا أبا لك يا ينه من الإضافة وجه ولم يحذف النون في الأعلام أي مشاركة لاسم لاه هو
حال مضاف يعني أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام وهو حال اعتبار
الإضافة بوجه اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام بهذا بمعنى الأول وأما المعنى الثاني فلا يعتبر إنه في صورة الإضافة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)